Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
Volume 2, Issue 1, 2026, Pages: 55-69
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

# The Implications of the Ukrainian Crisis for Russian Security and Foreign Policy

Dr Fuad Mansur Ahmeid [1], Dr Alhussien Ahmed Eljero [2*]
[1] Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Misurata University, Libya
[2] Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya

# تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن والسياسة الخارجية الروسية

د فؤاد منصور أحميد [1]، د. الحسين أحمد محمد الجرو [2 *]
[1] قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا
[2] الهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا

*Corresponding author: husseen@gmail.com

| Received: October 27, 2025 | Accepted: December 25, 2025 | Published: January 11, 2026 |
|---|---|---|

**Copyright:** © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

**Abstract:**
This research aims to analyzes the impact of the Ukrainian crisis on Russia's national security system and foreign policy trends, by revealing the nature of the changes that the crisis has imposed on Russian strategic thinking and Russia's position in the international system. The study used the descriptive analytical approach to describe the developments of the crisis and track its security and political consequences, as well as the analytical comparative approach to compare Russian behavior patterns before and after the crisis. The study population consists of Russian security and diplomatic policies and practices during the Ukrainian crisis, without relying on a statistical sample, given the theoretical nature of the study. The analytical approach is based on the analysis of facts, documents and international interactions relevant to the subject.

The importance of the research lies in its contribution to providing an integrated reading that links the security and political dimensions of Russian behavior, thereby enriching the literature on international security studies and the behavior of major powers in the context of ongoing crises. The study reached a number of conclusions, the most important of which are that the Ukrainian crisis represented a fundamental turning point in the concept of Russian national security, leading to a shift in foreign policy towards more confrontational approaches with the West, while expanding engagement with non-Western international spaces. The study also recommended the adoption of comprehensive analytical approaches tomulti-dimensional approaches when studying Russian security, and to enhance foresight studies to understand the long-term effects of major international crises.

**Keywords:** The Ukrainian crisis, Russian national security, Russian foreign policy, the international system.

**الملخص:**

يهدف هذا البحث إلى تحليل تداعيات الأزمة الأوكرانية على كلٍّ من منظومة الأمن القومي الروسي وتوجهات السياسة الخارجية الروسية، من خلال الكشف عن طبيعة التحولات التي فرضتها الأزمة على التفكير الاستراتيجي الروسي ومكانة روسيا في النظام الدولي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته في توصيف تطورات الأزمة وتتبع انعكاساتها الأمنية والسياسية، إلى جانب المنهج التحليلي المقارن عند الاقتضاء، لمقارنة أنماط السلوك الروسي قبل الأزمة وبعدها، ويتمثل مجتمع الدراسة في السياسات والممارسات الأمنية والدبلوماسية الروسية خلال مرحلة الأزمة الأوكرانية، دون الاعتماد على عينة إحصائية، نظرًا لطبيعة الدراسة النظرية التحليلية التي تستند إلى تحليل الوقائع والوثائق والتفاعلات الدولية ذات الصلة.

تنبع أهمية البحث من إسهامه في تقديم قراءة متكاملة تربط بين البعدين الأمني والسياسي في السلوك الروسي، بما يثري الأدبيات المتعلقة بدراسات الأمن الدولي وسلوك القوى الكبرى في سياق الأزمات الممتدة، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها أن الأزمة الأوكرانية شكّلت منعطفًا بنيويًا في مفهوم الأمن القومي الروسي، وأسهمت في إعادة توجيه السياسة الخارجية نحو مسارات أكثر صدامية مع الغرب، مقابل توسيع الانفتاح على فضاءات دولية غير غربية، فضلًا عن إعادة تموضع روسيا ضمن نظام دولي يتجه نحو التعددية القطبية، وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد مقاربات تحليلية شاملة ومتعددة الأبعاد عند دراسة الأمن الروسي، وتعزيز الدراسات الاستشرافية لفهم الآثار بعيدة المدى للأزمات الدولية الكبرى.

**الكلمات المفتاحية:** الأزمة الأوكرانية، الأمن القومي الروسي، السياسة الخارجية الروسية، النظام الدولي.

**المقدمة:**

تُعد الأزمات الدولية المعاصرة من أبرز محددات التحولات في بنية النظام الدولي، لما تفرضه من إعادة تشكيل لمعادلات القوة، وأنماط التفاعل بين الدول، وأولويات الأمن والسياسة الخارجية، وفي هذا السياق، برزت الأزمة الأوكرانية بوصفها إحدى أكثر الأزمات تعقيدًا وتأثيرًا في البيئة الدولية خلال العقد الأخير، إذ تجاوزت حدودها الجغرافية لتلقي بظلالها على توازنات إقليمية ودولية متعددة، وأسهمت في تصاعد حدة الاستقطاب السياسي والعسكري بين القوى الكبرى، فضلًا عن انعكاساتها الاقتصادية والأمنية الواسعة.

وقد شكّلت هذه الأزمة اختبارًا حقيقيًا لقدرة الدول الفاعلة على حماية مصالحها الاستراتيجية، والحفاظ على أمنها القومي في ظل بيئة دولية تتسم بعدم اليقين وتسارع المتغيرات، وتأتي روسيا في مقدمة هذه الدول، بحكم موقعها الجيوسياسي، ووزنها الدولي، وتشابك مصالحها الأمنية والتاريخية مع الفضاء السوفيتي السابق عمومًا، وأوكرانيا على وجه الخصوص، فقد مثّلت الأزمة الأوكرانية تحديًا مركزيًا للأمن الروسي، وأعادت إلى الواجهة إشكاليات التمدد الأطلسي، والتهديدات الحدودية، ومفهوم المجال الحيوي، وهي قضايا لطالما احتلت موقعًا متقدمًا في التفكير الاستراتيجي الروسي (عامر، 2022).

من ناحية أخرى، لم تقتصر تداعيات الأزمة على البعد الأمني فحسب، بل امتدت لتؤثر بصورة مباشرة في توجهات السياسة الخارجية الروسية، سواء على مستوى علاقاتها مع القوى الغربية، أو في مساعيها لإعادة صياغة شبكة تحالفاتها الدولية، وتعزيز حضورها في مناطق جيوسياسية بديلة، كما أسهمت الأزمة في دفع روسيا إلى تبني أدوات جديدة في إدارة سياستها الخارجية، تجمع بين البعد العسكري، والدبلوماسي، والاقتصادي، في إطار رؤية تسعى إلى تكريس مكانتها كقوة دولية فاعلة في نظام دولي يتجه نحو التعددية القطبية (البلعزي، 2024).

علاوة على ذلك، أسهمت الأزمة الأوكرانية في إعادة صياغة التصورات الروسية تجاه النظام الأمني الأوروبي ومصادر التهديد في محيطها الاستراتيجي، وقد دفعت التطورات المتلاحقة موسكو إلى تعزيز أدواتها الأمنية والعسكرية، بالتوازي مع إعادة تقييم توجهاتها الدفاعية، كما فرضت الضغوط السياسية والاقتصادية المصاحبة للأزمة تحديات مباشرة على صانع القرار الروسي. وفي المقابل، شجّعت هذه

التحولات روسيا على تنويع شراكاتها الدولية والانفتاح على قوى غير غربية. وبذلك غدت الأزمة عاملًا حاسمًا في توجيه الأمن والسياسة الخارجية الروسية (عبد الفتاح، 2022).
وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الروسي وعلى توجهات السياسة الخارجية لروسيا، من خلال مقاربة تحليلية تربط بين السياق الدولي العام والاعتبارات الاستراتيجية الخاصة بالدولة الروسية، بما يتيح فهمًا أعمق لطبيعة التحولات التي فرضتها هذه الأزمة على السلوك الروسي في المجالين الأمني والدبلوماسي.

**المشكلة البحثية:**

تنبع المشكلة البحثية من التحولات البنيوية التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، حيث أضحت الأزمات الجيوسياسية إحدى السمات الرئيسة التي تعيد تشكيل مفاهيم الأمن القومي، وأنماط التفاعل بين الدول، وآليات صنع القرار في السياسة الخارجية، ولا سيما لدى القوى الكبرى، فقد أسهم تصاعد الأزمات ذات الطابع المركب في تعميق حالة عدم اليقين الاستراتيجي، وأدى إلى تداخل الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية على نحو يصعّب فهم السلوك الدولي بمعزل عن سياقاته الضاغطة، وفي هذا الإطار، باتت دراسة تأثير الأزمات الإقليمية ضرورة تحليلية لفهم التحولات العميقة التي تطرأ على سياسات الدول، وليس مجرد تتبع لوقائع ظرفية أو مواقف آنية.
وفي سياق ما سبق، تبرز الأزمة الأوكرانية بوصفها حالة إشكالية ذات أبعاد استراتيجية معقدة بالنسبة لروسيا، إذ شكّلت منعطفًا حاسمًا في إدراكها لمصادر التهديد وحدود أمنها القومي، وأعادت ترتيب أولويات سياستها الخارجية، غير أن طبيعة هذه التحولات وحدود تأثيرها ما تزال تعاني من نقص في المعالجة التحليلية المتكاملة، خاصة فيما يتعلق بترابط البعدين الأمني والخارجي في السلوك الروسي.
ومن هنا تتبلور إشكالية البحث الحالي في فهم الكيفية التي أسهمت بها الأزمة الأوكرانية في إعادة صياغة منظومة الأمن الروسي وتوجيه مسارات سياسته الخارجية، ضمن بيئة دولية تتسم بتصاعد الاستقطاب وتبدل موازين القوة.

**التساؤل الرئيسي للدراسة:**

إلى أي مدى أسهمت الأزمة الأوكرانية في إعادة تشكيل الأمن الروسي وتوجهات سياسته الخارجية؟

**التساؤلات الفرعية:**

1) كيف أسهمت الأزمة الأوكرانية في إعادة تشكيل مفهوم الأمن القومي الروسي؟
2) ما أبرز التهديدات الأمنية التي أفرزتها الأزمة من المنظور الروسي؟
3) إلى أي مدى غيّرت الأزمة الأوكرانية أنماط السلوك الدبلوماسي الروسي؟
4) كيف انعكست الضغوط المصاحبة للأزمة على أدوات السياسة الخارجية الروسية؟
5) ما دلالات الأزمة الأوكرانية على مستقبل الدور الروسي في النظام الدولي؟

**أهداف البحث:**

يسعى هذا البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف أبرزها:

1) تحليل أثر الأزمة الأوكرانية في إعادة تشكيل مفهوم الأمن القومي الروسي وأولوياته الاستراتيجية.
2) تحديد أبرز التهديدات الأمنية التي أفرزتها الأزمة الأوكرانية من المنظور الروسي على المستويين الإقليمي والدولي.
3) استكشاف التحولات التي أحدثتها الأزمة الأوكرانية في أنماط السلوك الدبلوماسي الروسي ومسارات علاقاته الخارجية.
4) دراسة انعكاسات الضغوط السياسية والاقتصادية المصاحبة للأزمة على أدوات وآليات السياسة الخارجية الروسية.
5) استشراف دلالات الأزمة الأوكرانية على مستقبل الدور الروسي وموقعه في بنية النظام الدولي.

**أهمية البحث:**

يكتسب هذا البحث أهميته من تناوله الأزمة الأوكرانية بوصفها إحدى أبرز الأزمات المؤثرة في بنية النظام الدولي المعاصر، ويسلط الضوء على انعكاساتها العميقة على مفاهيم الأمن وتوازنات القوة، ولا سيما فيما يتعلق بالدور الروسي، كما يبرز إسهام الأزمة في إعادة تشكيل البيئة الأمنية المحيطة بروسيا وتوجيه سياستها الخارجية، ويسهم البحث في تعميق فهم التحولات الجيوسياسية وحدود النفوذ والصراع في الفضاءين الأوروبي والدولي.

تكمن الأهمية العلمية للبحث في تقديم تحليل متكامل يربط بين تداعيات الأزمة الأوكرانية وتحولات الأمن القومي والسياسة الخارجية الروسية، كما يسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بسلوك القوى الكبرى في سياق الأزمات الممتدة، ويعزز الفهم النظري للعلاقة بين المتغيرات الجيوسياسية والأمنية في صنع القرار الروسي، إضافة إلى ذلك، يوفر إطارًا تحليليًا يمكن الإفادة منه في دراسات أمنية ودولية لاحقة.

أما من الناحية العملية، فتتمثل أهمية البحث في قدرته على الإسهام في دعم صُنّاع القرار والباحثين في فهم انعكاسات الأزمة الأوكرانية على الاستقرار الدولي، كما يساعد في تقييم التوجهات الراهنة للسياسة الخارجية الروسية واستشراف مساراتها المستقبلية، ويتيح تحديد مجالات التأثير الأمني والسياسي الأكثر ارتباطًا بالمصالح الدولية. فضلًا عن ذلك، يعين على بلورة سياسات أكثر واقعية في التعامل مع تداعيات الأزمات الدولية المعاصرة.

**منهج البحث:**

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لما يوفره من قدرة على توصيف مسار الأزمة الأوكرانية وتتبع تطوراتها الرئيسية، وتحليل انعكاساتها على الأمن القومي الروسي وتوجهات السياسة الخارجية الروسية، ويتيح هذا المنهج رصد التحولات التي طرأت على البيئة الأمنية المحيطة بروسيا، وبيان العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية التي أسهمت في إعادة صياغة أولوياتها الاستراتيجية، فضلًا عن تفسير السياقات الدولية التي أحاطت بهذه التحولات، بما يساعد على بناء فهم مترابط للعلاقة بين الأزمة الأوكرانية ومتغيرات الأمن والسياسة الخارجية.

وبالتوازي مع ذلك، يستند البحث إلى المنهج التحليلي المقارن عند الاقتضاء، من خلال مقارنة توجهات السياسة الخارجية الروسية قبل الأزمة الأوكرانية وبعدها، سواء من حيث أدوات الفعل الدبلوماسي أو أنماط التحالفات أو آليات إدارة التهديدات الأمنية، ويسهم هذا المنهج في إبراز طبيعة التحول في السلوك الروسي، وتوضيح أبعاد الاستمرارية والتغير في استراتيجياته الأمنية والخارجية، ومن خلال تكامل المنهجين، يقدم البحث إطارًا تفسيريًا متماسكًا يساعد على فهم أعمق لتداعيات الأزمة الأوكرانية في إعادة تشكيل الأمن الروسي ودوره في النظام الدولي.

**تقسيم البحث:**

**المبحث الأول: الأزمة الأوكرانية وتحولات مفهوم الأمن القومي الروسي.**

**المطلب الأول:** إعادة تعريف مفهوم الأمن القومي الروسي في ضوء الأزمة الأوكرانية.

**المطلب الثاني:** التهديدات الأمنية الإقليمية والدولية الناتجة عن الأزمة من المنظور الروسي.

**المبحث الثاني: تداعيات الأزمة الأوكرانية على السياسة الخارجية الروسية.**

**المطلب الأول:** التحولات في أنماط السلوك الدبلوماسي الروسي بعد الأزمة الأوكرانية.

**المطلب الثاني:** أثر الضغوط السياسية والاقتصادية في أدوات السياسة الخارجية الروسية.

**المبحث الثالث: الأزمة الأوكرانية ومستقبل الدور الروسي في النظام الدولي.**

**المطلب الأول:** إعادة تموضع روسيا في النظام الدولي في ظل تداعيات الأزمة الأوكرانية.

**المطلب الثاني:** الدلالات الاستراتيجية للأزمة الأوكرانية على مكانة روسيا الدولية.

**الخاتمة، النتائج والتوصيات.**

## المبحث الأول

## الأزمة الأوكرانية وتحولات مفهوم الأمن القومي الروسي

يتناول هذا المبحث أثر الأزمة الأوكرانية في إحداث تحولات جوهرية في تصور روسيا لمفهوم الأمن القومي ومحدداته الأساسية، فقد فرضت تطورات الأزمة واقعًا أمنيًا جديدًا أعاد ترتيب أولويات التهديد والحماية في الاستراتيجية الروسية، كما أبرزت الأزمة تداخل الأبعاد الإقليمية والدولية في صياغة الأمن الروسي، ويسعى هذا المبحث إلى تحليل كيفية إعادة تعريف الأمن القومي الروسي في ضوء هذه التحولات، كما يسلط الضوء على طبيعة التهديدات التي أفرزتها الأزمة من المنظور الروسي.

### المطلب الأول: إعادة تعريف مفهوم الأمن القومي الروسي في ضوء الأزمة الأوكرانية

يُعالج هذا المطلب التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن القومي الروسي في ظل التطورات المتسارعة للأزمة الأوكرانية، إذ كشفت الأزمة عن إعادة ترتيب أولويات الحماية والتهديد في التفكير الاستراتيجي الروسي، كما أبرزت مركزية البعد الجيوسياسي في تحديد محددات الأمن القومي، ويسعى هذا المطلب إلى توضيح الأسس الجديدة التي أعادت روسيا من خلالها صياغة مفهوم أمنها القومي.

**أولًا: التحول في الإطار المفاهيمي للأمن القومي الروسي**

أفضت الأزمة الأوكرانية إلى توسيع الإطار المفاهيمي للأمن القومي الروسي ليشمل تهديدات مركبة تتجاوز البعد العسكري التقليدي، وأسهم ذلك في تبني مقاربة أمنية شاملة تراعي تداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والجيوسياسية.

1. **توسّع مفهوم التهديدات الأمنية:**

لم يعد الأمن القومي الروسي محصورًا في مواجهة التهديدات العسكرية التقليدية، بل اتسع ليشمل تهديدات غير تقليدية ذات طابع سياسي واقتصادي وإعلامي، وقد كشفت الأزمة الأوكرانية عن خطورة هذه التهديدات المركبة في تقويض الاستقرار الداخلي والتأثير في القرار السيادي، كما عزز ذلك من توجه روسيا نحو مقاربة شمولية للأمن، ويعكس هذا التحول إدراكًا أعمق لطبيعة الصراعات المعاصرة (العامري وكاظم، 2022).

2. **مركزية الجوار الجيوسياسي القريب:**

أعادت الأزمة الأوكرانية التأكيد على المكانة الاستراتيجية للجوار القريب في التفكير الأمني الروسي، فقد باتت التطورات السياسية والعسكرية في هذا المجال تُعدّ امتدادًا مباشرًا للأمن القومي، وأسهم ذلك في تعزيز حساسية روسيا تجاه أي تغيّر في موازين القوى داخل محيطها الجغرافي، كما رسّخ قناعة مفادها أن الاستقرار الإقليمي شرط أساسي للأمن الداخلي (الجنابي، 2019).

3. **إعادة الاعتبار للأمن الوقائي:**

دفعت تداعيات الأزمة روسيا إلى تبني مفهوم الأمن الوقائي كخيار استراتيجي أساسي، ويقوم هذا التوجه على التعامل المبكر مع مصادر التهديد قبل تحولها إلى مخاطر فعلية، كما يعكس انتقالًا من منطق رد الفعل إلى منطق المبادرة في إدارة التحديات الأمنية، ويبرز ذلك تحولًا نوعيًا في فلسفة الأمن القومي الروسي (الشيخ، 2018).

**ثانيًا: إعادة ترتيب أولويات الأمن القومي الروسي**

فرضت الأزمة إعادة ترتيب أولويات الأمن القومي الروسي، مع تصاعد مركزية البعد العسكري والاستقلال الاستراتيجي، كما عززت الترابط بين الأمن الداخلي والخارجي في التفكير الأمني الروسي.

1. **تعزيز البعد العسكري والاستراتيجي:**

أدت الأزمة الأوكرانية إلى تصدر البعد العسكري قائمة أولويات الأمن القومي الروسي، فقد تزايد الاهتمام بتطوير القدرات الدفاعية وتعزيز الجاهزية القتالية، ويأتي ذلك في إطار السعي لضمان الردع وحماية المصالح الحيوية، كما يعكس إدراكًا لأهمية القوة الصلبة في بيئة دولية متوترة (البلعزي، 2024).

**2. تكامل الأمن الداخلي والخارجي:**

أظهرت الأزمة تداخلًا متزايدًا بين التهديدات الداخلية والخارجية في الرؤية الأمنية الروسية، فلم تعد التحديات الأمنية تُعالج بشكل منفصل، بل ضمن إطار تكاملي شامل، وأسهم ذلك في إعادة صياغة السياسات الأمنية بما يراعي هذا الترابط، ويعكس هذا التوجه تطورًا في مقاربة الأمن القومي (الشيخ، 2018).

**3. أولوية الاستقلال الاستراتيجي:**

برزت مسألة الاستقلال الاستراتيجي كأحد المرتكزات الأساسية للأمن القومي الروسي، فقد أظهرت الأزمة مخاطر الاعتماد المفرط على الخارج في المجالات الحيوية، ودفع ذلك روسيا إلى تعزيز قدراتها الذاتية وتقليص مواطن الهشاشة، ويعد هذا التوجه استجابة مباشرة لضغوط البيئة الدولية (Simão, 2016).

**ثالثًا: الأبعاد الجديدة لمفهوم الأمن القومي الروسي**

أفرزت الأزمة الأوكرانية أبعادًا جديدة لمفهوم الأمن القومي الروسي، لا سيما في مجالات الأمن الاقتصادي والمعلوماتي، وأسهم ذلك في إعادة صياغة الرؤية الأمنية بما يتلاءم مع طبيعة التهديدات المعاصرة.

**1. الأمن الاقتصادي كمرتكز استراتيجي:**

كشفت الأزمة الأوكرانية عن الدور المحوري للأمن الاقتصادي في دعم الأمن القومي، فقد أضحت القدرة على مواجهة الضغوط الاقتصادية شرطًا للحفاظ على الاستقرار الداخلي، وأسهم ذلك في إدماج البعد الاقتصادي ضمن التصور الشامل للأمن، ويعكس هذا التحول اتساع نطاق المفهوم الأمني الروسي (Ramcharan, 2023).

**2. الأمن المعلوماتي والسيبراني:**

احتل الأمن المعلوماتي موقعًا متقدمًا في أولويات الأمن القومي الروسي بعد الأزمة، فقد تصاعد الاهتمام بحماية الفضاء الرقمي من التأثيرات الخارجية، ويأتي ذلك في ظل تزايد استخدام الأدوات الإعلامية والتقنية في الصراعات الحديثة، ويبرز هذا البعد تحولًا في طبيعة التهديدات المعاصرة (مليح، 2023).

**3. الشرعية الاستراتيجية للسلوك الأمني:**

سعت روسيا إلى تأطير تحركاتها الأمنية ضمن خطاب يستند إلى حماية السيادة والمصالح القومية، ويهدف هذا التوجه إلى إضفاء بعد شرعي على السياسات الأمنية المتبعة، كما يعكس محاولة لتبرير السلوك الأمني داخليًا وخارجيًا، ويُعد هذا البعد جزءًا من إعادة تعريف مفهوم الأمن القومي (Krylova et al., 2019).

**المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الإقليمية والدولية الناتجة عن الأزمة من المنظور الروسي**

يتناول هذا المطلب طبيعة التهديدات الأمنية التي أفرزتها الأزمة الأوكرانية على المستويين الإقليمي والدولي من منظور روسي، فقد أسهمت تطورات الأزمة في تعقيد البيئة الأمنية المحيطة بروسيا وتوسيع نطاق مصادر التهديد، كما أعادت هذه التطورات تشكيل تصورات موسكو لمخاطرها الاستراتيجية، ويسعى هذا المطلب إلى تحليل أبرز هذه التهديدات وانعكاساتها على الأمن القومي الروسي.

**أولًا: التهديدات المرتبطة بالتمدد العسكري في المحيط الإقليمي**

أفرزت الأزمة الأوكرانية واقعًا أمنيًا جديدًا في المحيط الإقليمي الروسي، تمثّل في تصاعد الوجود العسكري الأجنبي وتكثيف البنى الدفاعية في مناطق قريبة من الحدود الروسية، وقد أسهم ذلك في تقويض التوازنات العسكرية التي استقرت نسبيًا خلال فترات سابقة، ما عزّز المخاوف الروسية من تغيّر قواعد الردع الاستراتيجي في أوروبا الشرقية، وتُعد هذه التحولات مصدر تهديد مباشر للأمن القومي، لما تحمله من احتمالات التصعيد وتقليص هوامش المناورة الأمنية (حليمة، 2022).

ومن المنظور الروسي، لا يقتصر هذا التهديد على البعد العسكري المباشر، بل يمتد ليشمل انعكاساته السياسية والاستراتيجية طويلة الأمد، إذ يُنظر إلى التوسع العسكري في المحيط الإقليمي على أنه عامل ضغط مستمر يحدّ من قدرة روسيا على تأمين مجالها الجغرافي الحيوي، كما يعمّق هذا الواقع من شعور عدم الثقة في البيئة الأمنية المحيطة، ويدفع إلى تبني سياسات أكثر تشددًا في إدارة المخاطر الإقليمية.

**ثانيًا: التهديدات السياسية المرتبطة بإعادة تشكيل النظام الأمني الأوروبي**

أسهمت الأزمة الأوكرانية في إحداث تحولات جوهرية في بنية النظام الأمني الأوروبي، تمثلت في تراجع آليات الحوار والتعاون لصالح منطق الاستقطاب والاصطفاف السياسي، وتنظر روسيا إلى هذه التحولات بوصفها تهديدًا سياسيًا يستهدف تقليص دورها في صياغة الترتيبات الأمنية الإقليمية، وإعادة إنتاج نظام أمني يقوم على الإقصاء بدل الشراكة (عبد الفتاح، 2022).

ويترتب على هذا التوجه، من وجهة النظر الروسية، إضعاف فرص التوصل إلى تفاهمات أمنية مستقرة، وتعزيز مناخ المواجهة بدل الاحتواء، كما يُنظر إلى إعادة هندسة النظام الأمني الأوروبي على أنها محاولة لإعادة توزيع النفوذ بما لا يخدم المصالح الروسية، الأمر الذي يعمّق الشعور بالتهديد السياسي ويدفع إلى إعادة تقييم أدوات التعامل مع البيئة الأوروبية (Pieper, 2016).

**ثالثًا: التهديدات الاقتصادية والعقوبات الدولية**

شكّلت العقوبات الاقتصادية أحد أبرز التهديدات الدولية التي أفرزتها الأزمة الأوكرانية، لما لها من تأثير مباشر في الاستقرار الاقتصادي الروسي، فقد استهدفت هذه العقوبات قطاعات حيوية، ما أسهم في زيادة الضغوط على الموارد الاقتصادية والمالية، وفرض تحديات إضافية على قدرة الدولة على تأمين احتياجاتها الاستراتيجية (زهران، 2022).

ومن المنظور الروسي، تجاوزت العقوبات كونها أداة ضغط اقتصادية لتتحول إلى وسيلة تهديد تمس الأمن القومي بمفهومه الشامل، إذ كشفت الأزمة عن مدى الترابط بين الأمن الاقتصادي والقدرة على الحفاظ على الاستقلال السياسي والاستراتيجي، وقد أدى ذلك إلى إعادة إدماج البعد الاقتصادي ضمن الحسابات الأمنية، بوصفه عنصرًا أساسيًا في مواجهة التهديدات الدولية (Gabrian, 2023).

**رابعًا: التهديدات المعلوماتية والسيبرانية العابرة للحدود**

أبرزت الأزمة الأوكرانية تصاعد أهمية الفضاء المعلوماتي باعتباره ساحة صراع موازية للصراعات التقليدية، وتنظر روسيا إلى التأثيرات الإعلامية والرقمية الخارجية بوصفها تهديدًا يستهدف الاستقرار الداخلي والتماسك المجتمعي، من خلال توظيف أدوات التأثير غير المباشر في تشكيل الرأي العام وتوجيهه.

كما كشفت هذه التطورات عن انتقال التهديدات الأمنية إلى مجالات غير تقليدية يصعب ضبطها بالوسائل العسكرية الكلاسيكية، ويعكس ذلك اتساع نطاق التحديات الأمنية الدولية التي تواجهها روسيا، ويؤكد أن الأزمة الأوكرانية لم تفرز تهديدات آنية فحسب، بل أسهمت في تعقيد المشهد الأمني وفرض أنماط جديدة من التهديد تتطلب مقاربات شاملة ومتعددة الأبعاد (Takamaa & Lehto, 2024).

## المبحث الثاني

## تداعيات الأزمة الأوكرانية على السياسة الخارجية الروسية

يتناول هذا المبحث أثر الأزمة الأوكرانية في إعادة توجيه السياسة الخارجية الروسية وأنماط تفاعلها مع البيئة الدولية، فقد فرضت تطورات الأزمة تحولات واضحة في السلوك الدبلوماسي الروسي وأساليب إدارة العلاقات الخارجية، كما أسهمت الضغوط السياسية والاقتصادية المصاحبة للأزمة في إعادة تقييم أدوات العمل الدبلوماسي، ويسعى هذا المبحث إلى تحليل طبيعة هذه التحولات وانعكاساتها على توجهات السياسة الخارجية الروسية، ويأتي ذلك في إطار فهم أعمق للتفاعل بين المتغيرات الدولية وصنع القرار الخارجي الروسي.

### المطلب الأول: التحولات في أنماط السلوك الدبلوماسي الروسي بعد الأزمة الأوكرانية

يركز هذا المطلب على التحولات التي طرأت على أنماط السلوك الدبلوماسي الروسي في أعقاب الأزمة الأوكرانية، إذ أعادت الأزمة صياغة أولويات التفاعل الخارجي وأساليب إدارة العلاقات الدولية لدى روسيا، ويسعى المطلب إلى تحليل ملامح هذا التحول في ضوء المتغيرات السياسية والاستراتيجية المصاحبة للأزمة.

**أولًا: الانتقال من الدبلوماسية التعاونية إلى الدبلوماسية الصدامية**

1. **تراجع آليات الحوار والتنسيق الدبلوماسي**

أدت الأزمة الأوكرانية إلى تراجع ملموس في قنوات الحوار الدبلوماسي بين روسيا والدول الغربية، حيث جرى تعليق أو تقليص العديد من آليات التشاور السياسي والأمني، وأسهم هذا التراجع في إضعاف فرص التفاهم المتبادل، وتعزيز مناخ الشك وعدم الثقة في العلاقات الدبلوماسية (الشراري والحباشنة، 2023).

**2. تصاعد حدة الخطاب الدبلوماسي الرسمي**

شهد الخطاب الدبلوماسي الروسي بعد الأزمة تصعيدًا ملحوظًا في نبرته ومضامينه، مع التركيز على انتقاد السياسات الغربية واعتبارها مصدر تهديد مباشر للأمن القومي، وقد عكس هذا التصعيد انتقال الدبلوماسية الروسية من خطاب التهدئة النسبية إلى خطاب دفاعي هجومي يبرر المواقف الروسية في المحافل الدولية (Simão, 2016).

**3. استخدام أدوات دبلوماسية ذات طابع ضاغط**

اعتمدت روسيا على أدوات دبلوماسية أكثر صرامة، مثل تقليص التمثيل الدبلوماسي المتبادل واتخاذ إجراءات مقابلة للضغوط الغربية، ويعكس هذا التوجه توظيف الدبلوماسية كأداة ضغط سياسي، لا تقتصر على التواصل، بل تُستخدم أيضًا لإيصال رسائل ردع وتحذير في إطار إدارة الصراع الدولي (Siddi, 2016).

**ثانيًا: إعادة توجيه العلاقات الخارجية نحو قوى غير غربية**

دفعت تداعيات الأزمة الأوكرانية روسيا إلى إعادة ترتيب أولوياتها الدبلوماسية، من خلال تعزيز علاقاتها مع قوى دولية خارج الفضاء الغربي، وقد شمل هذا التوجه توسيع نطاق التعاون السياسي والاقتصادي مع دول آسيوية وإفريقية وأمريكية لاتينية، في محاولة لكسر العزلة الدبلوماسية المفروضة عليها (إبراهيم، 2025).

ويعبّر هذا التحول عن إدراك روسي لأهمية تنويع الشراكات الدولية وتقليص الاعتماد على العلاقات التقليدية مع الغرب، كما يعكس سعيًا لإعادة بناء شبكة علاقات دولية أكثر توازنًا، تتيح لروسيا هامشًا أوسع للمناورة الدبلوماسية في بيئة دولية تتسم بتصاعد الاستقطاب.

**ثالثًا: تصاعد توظيف الدبلوماسية متعددة الأطراف**

كثّفت روسيا حضورها الدبلوماسي داخل المنظمات الدولية والإقليمية متعددة الأطراف، بعد اندلاع الأزمة الأوكرانية، وقد سعت من خلال هذه الأطر إلى عرض مواقفها السياسية والدفاع عن رؤيتها للأزمة، في مواجهة الضغوط الدبلوماسية المتزايدة (Pieper, 2016).

ويعكس هذا السلوك إدراكًا روسيًا لأهمية الدبلوماسية متعددة الأطراف كأداة لتقويض محاولات العزل السياسي، وبناء تحالفات ظرفية داخل المؤسسات الدولية، كما أسهم هذا التوجه في تعزيز الخطاب الروسي القائم على التعددية الدولية ورفض الهيمنة الأحادية.

**رابعًا: توظيف الخطاب الدبلوماسي كأداة استراتيجية**

شهد الخطاب الدبلوماسي الروسي بعد الأزمة الأوكرانية تحوّلًا نوعيًا في مضمونه ووظيفته، حيث أصبح أداة مركزية في إدارة الصراع السياسي والدولي، فقد ركّز هذا الخطاب على مفاهيم السيادة، والأمن القومي، ورفض التدخل الخارجي، بوصفها مرتكزات أساسية للموقف الروسي.

كما استُخدم الخطاب الدبلوماسي لتشكيل سردية مضادة للروايات الغربية حول الأزمة، سواء على المستوى الدولي أو الداخلي، ويعكس ذلك وعيًا روسيًا متزايدًا بأهمية البعد الخطابي والإعلامي في تعزيز المواقف الدبلوماسية، والتأثير في الرأي العام الدولي ضمن سياق صراع متعدد الأبعاد (Simão, 2016).

**المطلب الثاني: أثر الضغوط السياسية والاقتصادية في أدوات السياسة الخارجية الروسية**

يتناول هذا المطلب أثر الضغوط السياسية والاقتصادية التي أفرزتها الأزمة الأوكرانية في إعادة توجيه أدوات السياسة الخارجية الروسية، فقد فرضت هذه الضغوط قيودًا جديدة على حركة الفعل الدبلوماسي وأعادت ترتيب أولويات استخدام أدوات التأثير الخارجي، كما أسهمت في تعديل أنماط التفاعل الروسي مع البيئة الدولية، ويسعى هذا المطلب إلى تحليل انعكاسات هذه الضغوط على طبيعة وأدوات السياسة الخارجية الروسية.

**أولًا: الضغوط السياسية وتقييد الحركة الدبلوماسية الروسية**

**1. تراجع هامش المناورة داخل البيئة الغربية**

أدت الضغوط السياسية المتصاعدة إلى تضييق نطاق التحرك الدبلوماسي الروسي داخل الفضاء الغربي، حيث تقلصت فرص الحوار الرسمي والتأثير في مراكز صنع القرار، وأسهم ذلك في الحد من قدرة روسيا على توظيف القنوات الدبلوماسية التقليدية لخدمة مصالحها، ما فرض واقعًا دبلوماسيًا أكثر تعقيدًا (عامر، 2022).

**2. تصاعد سياسات العزل والاحتواء السياسي**

واجهت روسيا بعد الأزمة الأوكرانية سياسات تهدف إلى تقليص حضورها في المحافل السياسية الدولية، من خلال تعليق مشاركتها في بعض الأطر أو تقليص دورها فيها، وقد انعكس ذلك في اعتبار العزل السياسي أداة ضغط رئيسة، الأمر الذي دفع روسيا إلى إعادة تقييم جدوى الانخراط في بعض المسارات الدبلوماسية القائمة (عبيد الله، 2022).

3. **تحول الدبلوماسية إلى أداة دفاع سياسي**

في ظل هذه الضغوط، تحولت الدبلوماسية الروسية إلى أداة للدفاع عن الشرعية السياسية للمواقف الروسية بدل السعي إلى التوافق، وبرز ذلك في التركيز على تبرير السياسات الخارجية، ومواجهة الاتهامات السياسية، واستخدام المنابر الدولية لإعادة صياغة السردية المرتبطة بالأزمة (Siddi, 2016).

**ثانيًا: العقوبات الاقتصادية وإعادة توظيف الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية**

أدّت العقوبات الاقتصادية الواسعة المفروضة في سياق الأزمة الأوكرانية إلى إحداث ضغوط مباشرة على أدوات السياسة الخارجية الروسية ذات الطابع الاقتصادي، فقد تقلّصت قدرة روسيا على استخدام القنوات المالية والتجارية التقليدية كوسائل للتأثير الخارجي، ما فرض إعادة تقييم شاملة لآليات توظيف الاقتصاد في خدمة الأهداف الدبلوماسية، وأبرزت هذه التطورات هشاشة بعض مسارات الاعتماد المتبادل التي كانت تشكّل ركيزة للعلاقات الاقتصادية الخارجية (Menshenina, 2022).

وفي المقابل، دفعت هذه الضغوط روسيا إلى إعادة توظيف أدواتها الاقتصادية ضمن مقاربة بديلة، تقوم على تنويع الشراكات التجارية وتوسيع استخدام العملات الوطنية في التبادلات الخارجية، كما سعت إلى تعزيز دور قطاعات استراتيجية، مثل الطاقة والموارد الطبيعية، كأدوات تأثير سياسي واقتصادي في علاقاتها الدولية، ويعكس ذلك انتقالًا من اقتصاد موجّه للتكامل الغربي إلى اقتصاد داعم للاستقلال الاستراتيجي في السياسة الخارجية (هيئة التحرير، 2022).

**ثالثًا: توسيع استخدام الأدوات غير التقليدية في السياسة الخارجية**

أسهمت القيود السياسية والاقتصادية في دفع روسيا إلى توسيع نطاق اعتمادها على أدوات غير تقليدية في إدارة سياستها الخارجية، فقد برزت أدوات التأثير الإعلامي والمعلوماتي بوصفها وسائل مكمّلة للدبلوماسية الرسمية، تهدف إلى التأثير في الرأي العام الدولي وتشكيل تصورات بديلة حول القضايا الخلافية، ويعكس هذا التوجه إدراكًا لأهمية القوة الناعمة في بيئة دولية تتسم بتعدد ساحات الصراع (بن ناجي وديش، 2024).

كما شمل هذا التوسع توظيف أدوات سيبرانية وتقنية ضمن إطار الصراع غير المباشر، بما يسمح بتحقيق أهداف سياسية دون الانخراط في مواجهات دبلوماسية أو عسكرية مباشرة، ويكشف هذا التحول عن سعي روسي إلى تعويض القيود المفروضة على أدواتها التقليدية، من خلال تبني أنماط تأثير تتسم بالمرونة وصعوبة الاحتواء، بما يعزز من قدرتها على المناورة في السياسة الخارجية (Adamanova, 2024).

**رابعًا: إعادة ترتيب أولويات الشراكات والتحالفات الدولية**

فرضت الضغوط السياسية والاقتصادية الناتجة عن الأزمة الأوكرانية على روسيا إعادة ترتيب أولوياتها في مجال الشراكات والتحالفات الدولية، فقد تراجعت أهمية العلاقات مع بعض الدول الغربية لصالح توسيع الانخراط مع دول لا تشارك في سياسات العزل والعقوبات، وأسهم ذلك في إعادة توجيه الجهد الدبلوماسي نحو فضاءات جغرافية بديلة تقوم على المصالح المتبادلة وعدم التدخل السياسي.

ويعكس هذا التحول سعي روسيا إلى بناء شبكة علاقات دولية أكثر تنوعًا، تتيح لها تقليص آثار العزلة وتعزيز حضورها الدولي، كما يشير إلى انتقال من نمط التحالفات التقليدية إلى شراكات مرنة تقوم على

التعاون الاقتصادي والسياسي المرحلي، ويُعد هذا التوجه أحد أبرز ملامح إعادة تشكيل أدوات السياسة الخارجية الروسية في ظل بيئة دولية ضاغطة ومتغيرة (Aalto & Forsberg, 2016).

## المبحث الثالث

## الأزمة الأوكرانية ومستقبل الدور الروسي في النظام الدولي

يتناول هذا المبحث تأثير الأزمة الأوكرانية في إعادة تشكيل الدور الروسي داخل النظام الدولي، فقد أفرزت الأزمة تحولات ملموسة في تموضع روسيا ضمن موازين القوة العالمية وأنماط تفاعلها مع القوى الدولية، كما أسهمت في إعادة ترتيب أولوياتها الاستراتيجية في بيئة دولية تتسم بالاستقطاب وعدم الاستقرار، ويسعى المبحث إلى تحليل هذه التحولات واستجلاء دلالاتها على مكانة روسيا الدولية.

### المطلب الأول: إعادة تموضع روسيا في النظام الدولي في ظل تداعيات الأزمة الأوكرانية.

يتناول هذا المطلب إعادة تموضع روسيا في النظام الدولي في ظل تداعيات الأزمة الأوكرانية، فقد أفرزت الأزمة تحولات جوهرية في موقع روسيا ضمن موازين القوة العالمية، كما أسهمت في إعادة صياغة علاقاتها مع القوى الدولية والمؤسسات متعددة الأطراف، ويهدف المطلب إلى تحليل أبعاد هذا التموضع في سياق دولي متغير.

**أولًا: التحول في موقع روسيا داخل بنية النظام الدولي**

**1. الانتقال من شريك دولي إلى فاعل محلّ جدل دولي**

أدّت الأزمة الأوكرانية إلى تحوّل موقع روسيا من فاعل منخرط نسبيًا في ترتيبات النظام الدولي إلى طرف محلّ خلاف واسع داخل هذا النظام، فقد تصاعدت حدة التباين في المواقف الدولية تجاه روسيا، ما انعكس على طبيعة مشاركتها في بعض الأطر السياسية والأمنية الدولية (إبراهيم، 2025).

**2. تراجع الاندماج في المؤسسات الغربية**

شهدت مرحلة ما بعد الأزمة تراجعًا واضحًا في مستوى اندماج روسيا داخل المؤسسات ذات الطابع الغربي، سواء من حيث المشاركة أو التأثير، وأسهم ذلك في إضعاف دورها داخل هذه المؤسسات، ودفعها إلى إعادة تقييم جدوى هذا المسار في سياستها الدولية (Crowley-Vigneau et al., 2023).

**3. إعادة تعريف الدور الدولي وفق منطق السيادة**

أعادت روسيا صياغة تصورها لدورها الدولي على أساس أولوية السيادة ورفض الإملاءات الخارجية، في مواجهة هذا الواقع، ويعكس هذا التوجه سعيًا لإعادة تثبيت مكانتها كقوة مستقلة في النظام الدولي، بعيدًا عن الأطر التي تراها مقيّدة لحركتها

**ثانيًا: إعادة صياغة علاقات روسيا مع القوى الكبرى**

**1. تدهور العلاقات مع القوى الغربية الرئيسية**

أفرزت الأزمة الأوكرانية تدهورًا غير مسبوق في علاقات روسيا مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تمثل في تراجع الحوار السياسي وتوسّع دائرة الخلافات، وأدّى ذلك إلى انتقال العلاقة من التنافس المنضبط إلى المواجهة السياسية المفتوحة (نوفل، 2022).

**2. تعزيز الشراكات مع قوى دولية صاعدة**

في المقابل، اتجهت روسيا إلى تعزيز علاقاتها مع قوى دولية صاعدة، خاصة في آسيا، بوصفها بدائل استراتيجية عن الشراكات التقليدية. وقد شمل ذلك توسيع التعاون السياسي والاقتصادي والأمني، بما يعكس إعادة توجيه واضحة في الأولويات الدولية (محمد وفاضل، 2022).

**3. تنويع العلاقات لتقليص الاعتماد الأحادي**

سعت روسيا من خلال هذا التوجه إلى تنويع شبكة علاقاتها الدولية، بهدف تقليص الاعتماد على محور واحد في علاقاتها الخارجية. ويعكس هذا المسار إدراكًا روسيًا لأهمية التوازن في الشراكات الدولية لضمان هامش أوسع من الاستقلالية في النظام الدولي (عناب، 2024).

**ثالثًا: توسيع الحضور الروسي في الفضاءات الدولية البديلة**

اتجهت روسيا، في ظل تداعيات الأزمة الأوكرانية، إلى توسيع نطاق حضورها الدولي خارج الدوائر التقليدية التي تراجعت فيها قدرتها على التأثير، وقد شمل هذا التوجه تعزيز الانخراط السياسي والاقتصادي في أقاليم مثل آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث تسعى موسكو إلى بناء علاقات قائمة على المصالح المتبادلة والبراغماتية السياسية، وأسهم هذا المسار في تعويض جزء من التراجع في العلاقات مع الغرب، وفتح مجالات جديدة للحركة الدبلوماسية الروسية (محمد، 2022).

كما اعتمدت روسيا على توظيف أدوات اقتصادية واستراتيجية، لا سيما في مجالات الطاقة والتجارة والتعاون التقني، لترسيخ حضورها في هذه الفضاءات البديلة، ويعكس هذا التوجه إدراكًا لأهمية البعد الاقتصادي في دعم المكانة الدولية، وربط السياسة الخارجية بمصالح تنموية طويلة الأمد، وقد أتاح ذلك لموسكو تعزيز نفوذها في بيئات أقل خضوعًا للضغوط السياسية، بما يدعم إعادة تموضعها الدولي.

**رابعًا: ملامح التكيف الروسي مع نظام دولي يتجه نحو التعددية القطبية**

أسفرت الأزمة الأوكرانية توجهًا روسيًا أكثر وضوحًا نحو التكيف مع نظام دولي يتجه إلى التعددية القطبية، يقوم على تعدد مراكز القوة وتراجع الهيمنة الأحادية، وقد انعكس هذا التوجه في الخطاب السياسي الروسي الداعي إلى إعادة التوازن في النظام الدولي، وتعزيز أدوار القوى الصاعدة في إدارة الشؤون العالمية، ويعبر هذا المسار عن قراءة روسية لمتغيرات النظام الدولي وسعيها لتكريس موقع فاعل ضمنه (حسن، 2023).

وفي هذا الإطار، عملت روسيا على إعادة تعريف أدوات تأثيرها بما يتلاءم مع طبيعة التنافس الدولي المعاصر، عبر المزج بين القوة الصلبة والأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية، ويهدف هذا التكيف إلى الحفاظ على مكانة مستقلة داخل النظام الدولي، قادرة على مواجهة الضغوط والتغيرات البنيوية، كما يعكس هذا النهج سعيًا طويل الأمد لترسيخ دور روسيا كقوة دولية فاعلة في بيئة عالمية متعددة الأقطاب (Miskimmon & O'Loughlin, 2017).

**المطلب الثاني: الدلالات الاستراتيجية للأزمة الأوكرانية على مكانة روسيا الدولية**

يتناول هذا المطلب الدلالات الاستراتيجية التي أفرزتها الأزمة الأوكرانية على مكانة روسيا في النظام الدولي، فقد أعادت الأزمة تشكيل صورة الدور الروسي وحدود نفوذه في موازين القوة العالمية، كما كشفت عن تداخل الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية في تحديد موقع روسيا الدولي، ويسعى المطلب إلى تحليل هذه الدلالات في سياق التحولات البنيوية للنظام الدولي.

**أولًا: تحولات المكانة السياسية لروسيا في النظام الدولي**

**1. إعادة تقييم الدور الروسي من قبل الفاعلين الدوليين**

أدت الأزمة الأوكرانية إلى إعادة تقييم شاملة للدور الروسي داخل النظام الدولي، حيث بات يُنظر إلى روسيا بوصفها فاعلًا مؤثرًا ولكن مثيرًا للجدل في الوقت ذاته، فقد تغيّرت مقاربات العديد من الدول تجاه موسكو، بين من رأى في سلوكها تعبيرًا عن دفاع استراتيجي عن المصالح القومية، ومن اعتبره تحديًا مباشرًا لقواعد النظام الدولي القائم، وأسهم هذا التباين في إعادة صياغة موقع روسيا السياسي داخل التفاعلات الدولية (الشراري والحباشنة، 2023).

**2. تغيّر أنماط القبول والاعتراض على السياسات الروسية دوليًا**

كشفت الأزمة عن انقسام واضح في المواقف الدولية تجاه السياسات الروسية، حيث تراجع مستوى القبول في بعض الدوائر، مقابل بروز أشكال دعم أو تفهم في دوائر أخرى، وقد انعكس ذلك في تباين مواقف الدول داخل المؤسسات الدولية، ما أعاد تشكيل خريطة الاصطفاف السياسية، ويعكس هذا الواقع تحوّل مكانة روسيا من فاعل يحظى بقبول نسبي إلى طرف تتباين حوله المواقف الدولية (هلال، 2021).

**3. تراجع بعض أشكال الشرعية الدولية مقابل تعزيز شرعية بديلة**

أسهمت تداعيات الأزمة في تراجع بعض مصادر الشرعية التقليدية المرتبطة بالاندماج في النظام الدولي القائم، مقابل سعي روسيا إلى بناء شرعية بديلة تقوم على خطاب السيادة ورفض الهيمنة، وقد تجسد ذلك

في التركيز على مبادئ الاستقلال السياسي والتعددية الدولية، ويعكس هذا التحول محاولة لإعادة تعريف أسس المكانة الدولية بعيدًا عن معايير القبول الغربية التقليدية (Ramcharan, 2023).

**ثانيًا: انعكاسات الأزمة على النفوذ الروسي في موازين القوة العالمية**

**1. إعادة توزيع النفوذ بين القوة العسكرية والتأثير السياسي**

أبرزت الأزمة الأوكرانية تصاعد وزن القوة العسكرية في حسابات النفوذ الروسي، مقابل تراجع نسبي لأدوات التأثير السياسي التقليدية في بعض الساحات الدولية، فقد عززت روسيا حضورها العسكري بوصفه عنصرًا حاسمًا في تأكيد مكانتها، في حين واجهت قيودًا سياسية حدّت من قدرتها على تحويل هذا الحضور إلى نفوذ سياسي واسع داخل المؤسسات الدولية (البلعزي، 2024).

**2. تأثير الأزمة في قدرة روسيا على التأثير في القضايا الدولية الكبرى**

أسهمت تداعيات الأزمة في إعادة تشكيل قدرة روسيا على التأثير في عدد من القضايا الدولية، حيث تزايد حضورها في ملفات أمنية محددة، مقابل تقلص هامش تأثيرها في ملفات أخرى نتيجة الضغوط السياسية والاقتصادية، ويعكس هذا الوضع انتقال النفوذ الروسي من طابع شامل إلى نفوذ انتقائي يرتكز على مجالات تمتلك فيها أدوات تأثير مباشرة (عناب، 2024).

**3. تنامي دور روسيا كقوة مؤثرة خارج الإطار الغربي التقليدي**

برزت روسيا كقوة مؤثرة في بيئات دولية بديلة، مستفيدة من علاقاتها مع دول لا تشارك في سياسات العزل، في مقابل التحديات داخل الفضاء الغربي، وقد أتاح هذا الواقع تعزيز نفوذها في موازين قوة موازية، ما أسهم في الحفاظ على دورها الدولي رغم القيود المفروضة في بعض الدوائر (نوفل، 2022).

**ثالثًا: الدلالات بعيدة المدى لمكانة روسيا في النظام الدولي**

**1. ترسيخ صورة روسيا كقوة دولية مستقلة القرار**

ساهمت الأزمة الأوكرانية في تكوين توجهًا روسيًا واضحًا نحو ترسيخ صورة الدولة القادرة على اتخاذ قراراتها الاستراتيجية بعيدًا عن الضغوط الخارجية، وقد انعكس ذلك في خطاب سياسي يركز على السيادة والاستقلال، وفي ممارسات تسعى إلى تقليص الاعتماد على الأطر الدولية التي تُنظر إليها بوصفها مقيّدة للدور الروسي (Evstafiev, 2018).

**2. تعزيز موقع روسيا في سياق التعددية القطبية الناشئة**

كشفت الأزمة عن انسجام متزايد بين التوجهات الروسية والتحولات البنيوية للنظام الدولي نحو التعددية القطبية، فقد سعت روسيا إلى توظيف هذه التحولات لتأكيد دورها كأحد مراكز القوة، مستفيدة من تراجع الهيمنة الأحادية وصعود قوى دولية أخرى تشاركها الرغبة في إعادة توزيع النفوذ العالمي (عناب، 2024).

**3. تأثير الأزمة في مستقبل اندماج روسيا داخل النظام الدولي**

أعادت الأزمة الأوكرانية طرح تساؤلات جوهرية حول مستقبل اندماج روسيا في النظام الدولي القائم، بين مسار يقوم على التكيف المشروط، وآخر يتجه نحو بناء مسارات موازية للتفاعل الدولي، ويعكس هذا التردد طبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر بها مكانة روسيا، في ظل نظام دولي يشهد تحولات عميقة في قواعده وأدواره (البلعزي، 2024).

**الخاتمـــــــــــة:**

تؤكد التحولات التي أفرزتها الأزمات الدولية المعاصرة أن النظام الدولي لم يعد يُدار وفق أنماط مستقرة من التوازن، بل بات يتسم بتداخل متزايد بين اعتبارات الأمن والسياسة والاقتصاد، بما يجعل الأزمات الممتدة عوامل إعادة تشكيل لبنية القوة وقواعد التفاعل بين الدول. وفي هذا السياق، برهنت الأزمة الأوكرانية على كونها أزمة ذات أثر مركّب، إذ لم تقتصر انعكاساتها على المجال الأوروبي، بل امتدت إلى إعادة ترتيب أولويات الأمن وصياغة السياسات الخارجية لدى القوى الفاعلة، وفي مقدمتها روسيا.

ويتضح أن الأزمة أسهمت في إعادة تعريف مفهوم الأمن القومي الروسي عبر توسيع نطاق التهديدات ليشمل أبعادًا عسكرية وسياسية واقتصادية ومعلوماتية، مع تعزيز مركزية الجوار الجيوسياسي ورفع أولوية الأمن الوقائي والاستقلال الاستراتيجي ضمن الحسابات الأمنية، كما أفرزت الأزمة تهديدات إقليمية ودولية متشابكة من المنظور الروسي، تمثلت في تصاعد الضغوط العسكرية في المحيط القريب، وتحوّل النظام

الأمني الأوروبي نحو الاستقطاب، وتزايد أثر العقوبات بوصفها تهديدًا يمس الأمن القومي بمفهومه الشامل، فضلًا عن اتساع ساحة التهديدات في المجالين المعلوماتي والسيبراني.
كما كشفت الدراسة عن تحولات في أنماط السلوك الدبلوماسي الروسي، حيث تراجعت مسارات التوافق مع الغرب لصالح دبلوماسية أكثر صدامية، بالتوازي مع إعادة توجيه العلاقات نحو قوى غير غربية وتكثيف توظيف الأطر متعددة الأطراف والخطاب الدبلوماسي كأداة استراتيجية، وفي ظل الضغوط السياسية والاقتصادية، أعادت روسيا ترتيب أدواتها الخارجية عبر توسيع الاعتماد على بدائل اقتصادية وشراكات جديدة وأدوات تأثير غير تقليدية.
ويمكن القول إن، الأزمة الأوكرانية أظهرت أنها لحظة فاصلة في إعادة تموضع روسيا دوليًا وفي إعادة تعريف مكانتها ضمن نظام دولي يتجه نحو تعدد الأقطاب، بما يفتح المجال لنتائج طويلة المدى تتعلق بطبيعة اندماج روسيا في النظام الدولي وحدود نفوذها وآفاق تفاعلها مع مراكز القوة المختلفة.

**النتـــــــــائج:**

1) أظهرت الدراسة أن الأزمة الأوكرانية مثّلت منعطفًا بنيويًا في التفكير الأمني الروسي، إذ لم تعد التهديدات تُفهم بمنطق عسكري صرف، بل ضمن إطار شامل يدمج الأمن السياسي والاقتصادي والمعلوماتي في بنية واحدة.
2) أكدت النتائج أن مفهوم الجوار الجيوسياسي القريب تحوّل إلى محدد مركزي في صياغة الأمن القومي الروسي، بما يعكس تزايد الربط بين الاستقرار الإقليمي المباشر وأمن الدولة الداخلي.
3) بيّنت الدراسة أن روسيا انتقلت من مقاربة أمنية تفاعلية إلى مقاربة وقائية استباقية، تقوم على منع تشكّل التهديدات بدل الاكتفاء باحتوائها بعد وقوعها.
4) كشفت النتائج عن أن العقوبات الاقتصادية لم تُعامل روسيًا كأداة ضغط ظرفية، بل أُدرجت ضمن مصادر التهديد للأمن القومي، ما أعاد الاعتبار للأمن الاقتصادي بوصفه ركيزة استراتيجية.
5) أوضحت الدراسة أن الأزمة الأوكرانية أسهمت في تآكل الأطر التعاونية للنظام الأمني الأوروبي، وتحولها إلى بنية استقطابية، وهو ما عمّق شعور روسيا بالتهديد السياسي طويل الأمد.
6) أظهرت النتائج أن السياسة الخارجية الروسية شهدت تحولًا من الدبلوماسية القائمة على التوازن إلى دبلوماسية قائمة على إدارة الصراع، مع تصاعد دور الخطاب السياسي والأدوات غير التوافقية.
7) بيّنت الدراسة أن القيود الغربية دفعت روسيا إلى إعادة توظيف الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية ضمن مسارات بديلة، ما يعكس مرونة تكيفية في سلوكها الخارجي.
8) كشفت النتائج أن توسع روسيا في الفضاءات غير الغربية لم يكن مجرد رد فعل تكتيكي، بل يمثل تحولًا استراتيجيًا طويل الأمد في إعادة بناء شبكات النفوذ الدولي.
9) أظهرت الدراسة أن الأزمة الأوكرانية أسهمت في إعادة تعريف مكانة روسيا الدولية من فاعل مندمج جزئيًا في النظام القائم إلى قوة تسعى إلى ترسيخ استقلالها داخل نظام متعدد الأقطاب.
10) خلصت الدراسة إلى أن تداعيات الأزمة الأوكرانية لا تقتصر على المرحلة الراهنة، بل تؤسس لتحولات ممتدة في قواعد التفاعل الدولي، تجعل من الحالة الروسية نموذجًا لفهم سلوك القوى الكبرى في سياق الأزمات البنيوية.

**التوصيـــــــــــات:**

1) توصي الدراسة بضرورة تطوير مقاربات تحليلية متعددة الأبعاد عند دراسة الأمن القومي الروسي، تأخذ في الاعتبار الترابط بين المتغيرات العسكرية والاقتصادية والمعلوماتية، بما يتيح فهمًا أدق لطبيعة التحولات التي فرضتها الأزمات الممتدة.
2) توصي الدراسة بتعزيز الاهتمام البحثي بالنظام الأمني الأوروبي في مرحلة ما بعد الأزمة الأوكرانية، بوصفه متغيرًا مؤثرًا في صياغة السلوك الروسي، مع التركيز على ديناميات الاستقطاب وإشكاليات غياب الأطر التعاونية الفاعلة.

3) توصي الدراسة بإدماج الأمن الاقتصادي ضمن دراسات السياسة الخارجية والأمن الدولي، باعتباره أحد محددات القوة والتأثير في سلوك الدول الكبرى، وليس مجرد عامل تابع للسياسات السياسية والعسكرية.
4) توصي الدراسة بتوسيع نطاق البحث في الفضاءات الدولية غير الغربية لفهم دورها المتنامي في إعادة تشكيل موازين القوة العالمية، ودراسة كيفية توظيف روسيا لهذه الفضاءات في إعادة بناء مكانتها الدولية.
5) توصي الدراسة بضرورة اعتماد مقاربات مستقبلية استشرافية عند تحليل تداعيات الأزمات الدولية الكبرى، بما يسمح بتقدير الآثار بعيدة المدى على النظام الدولي وسلوك القوى الكبرى، وتجاوز الاقتصار على التحليل الآني أو الوصفي.

**قائمة المراجع:**

**أولًا: المراجع العربية**


1) إبراهيم، هديل أحمد. (2025). تأثيرات الأزمة الروسية الأوكرانية على العلاقات الخارجية لروسيا. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ع83، 233 - 256.
2) البلعزي، إبراهيم خليل خليفة. (2024). الحرب الروسية الأوكرانية: تداعياتها وتبعاتها الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية على النظام الدولي. مجلة المنتدى الأكاديمي - العلوم الإنسانية، مج8, ع2، 1483 - 1508.
3) بن ناجي، محمد، وديش، فاطيمة الزهرة. (2024). تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على التنمية. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج16, ع2، 183 - 193.
4) الجنابي، حازم حمد موسى. (2019). فلسفة الاستراتيجية الدولية الثلاثية: القانون- القوة- الأمن. مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع18، 97 - 116.
5) حسن، شذى زكي. (2023). دوافع وأهداف الحرب الروسية على أوكرانيا. آفاق سياسية، ع124، 60 - 72.
6) حليمة، صلاح. (2022). الأزمة الأوكرانية في إطار الصراع الروسي الغربي. شؤون عربية، ع191، 86 - 94.
7) زهران، شيماء بشري يوسف. (2022). الاقتصاد أول ضحايا الأزمة الروسية الأوكرانية. آفاق سياسية، ع89، 28 - 34.
8) الشراري، محمد الجواد عيد سليمان، والحباشنة، صداح أحمد محمد. (2023). تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية - الأوروبية للفترة 2014م. - 2022م (رسالة ماجستير). جامعة مؤتة، مؤتة.
9) الشيخ، نورهان السيد. (2018). استراتيجية الأمن القومي الروسي: قراءة تحليلية. مجلة دراسات، مج5, ع1، 43 - 55.
10) عامر، عمرو محمد إبراهيم. (2022). الحرب بين روسيا وأوكرانيا: قراءة في المشهد السياسي والجيوستراتيجي. آفاق سياسية، ع84، 9 - 11.
11) العامري، حيدر زاير، وكاظم، علي صبار. (2022). التحول في مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية. مجلة مركز دراسات الكوفة، ع66، 329 - 344.
12) عبد الفتاح، أحمد سامي. (2022). تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية على الأمن الأوروبي. آفاق سياسية، ع84، 26 - 27.
13) عبيد الله، أحمد بابا أهل. (2022). حروب روسيا على أوكرانيا: المواقف والسيناريوهات. آفاق سياسية، ع84، 35 - 39.
14) عناب، عدي محمد عبد الرحمن. (2024). الحرب الروسية - الأوكرانية وتداعياتها على النظام الدولي. مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، مج44, ع4، 123 – 135.
15) محمد، إسحاق يعقوب. (2022). الحرب بين الفوضى الدولية وقادة الدول: الحرب الروسية على أوكرانيا أنموذجا. مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، مج16, ع30، 353 - 371.
16) محمد، ساجد شرقي، وفاضل، فاطمة حسين. (2022). الصراع الروسي - الغربي في أوكرانيا عام 2022 وانعكاساته على توازن القوى. مجلة مركز دراسات الكوفة، ع67، 93 - 122.
17) مليح، يونس. (2023). الحرب السيبرانية في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية. مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات القانونية والإدارية، ع18، 64 - 74.
18) نوفل، ميشال. (2022). عالم ما وراء النزاع الأوكراني: عودة روسيا الكبرى. مجلة الدراسات الفلسطينية، ع131، 29 - 33.
19) هلال، رضا محمد. (2021). السياسية الروسية الجديدة في المنطقة العربية: دراسة في أدوات القوة الناعمة وفعاليتها. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج22, ع3، 165 - 201.

20) هيئة التحرير. (2022). التأثيرات الاقتصادية العالمية للأزمة الروسية - الأوكرانية: الجنون يصيب أسواق العالم. مجلة اتحاد المصارف العربية، ع502، 50 – 52.

**ثانيًا: المراجع الأجنبية**

1) Aalto, P., & Forsberg, T. (2016). The structuration of Russia's geo-economy under economic sanctions. Asia Europe Journal, 14(2), 221–237 .
2) Adamanova, Z. (2024). Russia's foreign economic cooperation in the context of sanctions: new features. Vestnik Severo-Kavkazskogo Federal′nogo Universiteta, 4 (103), 59–65 .
3) Crowley-Vigneau, A., Kalyuzhnova, Y., & Baykov, A. (2023). World-class universities cut off from the West: Russian higher education and the reversal of the internationalisation norm? Higher Education Quarterly .
4) Evstafiev, D. G. (2018). Global Transformations and Russia: The Sources of Confrontation and Prospects for Cooperation. 4, 33–46 .
5) Gabrian, C. (2023). How the russia-ukraine war may change the cybercrime ecosystem. Bulletin of "Carol I" National Defense University, 11(4), 43–49 .
6) Krylova, I. V., Medianik, I. A., Mekhanikov, V. Y., Panarin, R. A., Polikarpova, E. V., & Uleschenko, D. S. (2019). New aspects of Russian national security system in the conditions of peaceful war. Humanities and Social Sciences, 7(5), 725–730 .
7) Menshenina, A. (2022). Economic sanctions as a foreign policy tool in the light of Russia's war against Ukraine. Scientific Journal of the National Pedagogical Dragoman University. Series 22. Political Sciences and Teaching Methodology of Socio-Political Disciplines, 32, 56–63 .
8) Pieper, M. (2016). The Construction of Crisis: The 'internal-identitarian' nexus in Russian-European relations and its significance beyond the Ukraine crisis. Politics in Central Europe, 12(1), 95–110 .
9) Ramcharan, B. G. (2023). Rules for a Game without Rules. Russia in Global Affairs, 21(3), 114–126 .
10) Siddi, M. (2016). German Foreign Policy towards Russia in the Aftermath of the Ukraine Crisis: A New Ostpolitik? Europe-Asia Studies, 68(4), 665–677 .
11) Simão, L. (2016). The Ukrainian conflict in Russian foreign policy: Rethinking the interconnections between domestic and foreign policy strategies. Small Wars & Insurgencies, 27(3), 491–511 .
12) Takamaa, M., & Lehto, M. (2024). Cyber Operations in Ukraine: Emerging Patterns in Cases. Proceedings of the ... European Conference on Information Warfare and Security, 23(1), 788–794.
13) Miskimmon, A., & O'Loughlin, B. (2017). Russia's Narratives of Global Order: Great Power Legacies in a Polycentric World. Politics and Governance, 5(3), 111–12

**Disclaimer/Publisher's Note:** The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.